

السكن الهش كقيد بنيوي على الديناميكية الاقتصادية الحضرية للدول العربية في ضوء التحولات الديمغرافية

Precarious Housing as a Structural Constraint on Urban Economic Dynamics in Arab Countries in Light of Demographic Transformations

مريم بوثلجة^{1*}، عامر لعور سطاحي²

Meriem BOUTELDJA^{1*}, Ameer LAOUAR STAIHI²

¹ مركز البحث في تهيئة الإقليم-قسنطينة، (الجزائر)، meriem.bouteldja@crat.dz

² مركز البحث في تهيئة الإقليم-قسنطينة، (الجزائر)، ameur.laouar-staihi@crat.dz

تاريخ النشر: 2026/07/16

تاريخ القبول: 2026/06/22

تاريخ الإرسال: 2026/02/20

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل السكن الهش بوصفه قيداً بنيوياً يؤثر في الديناميكية الاقتصادية الحضرية في الدول العربية، في ظل التحولات الديمغرافية المتسارعة المتمثلة في النمو السكاني والهجرة نحو المدن. وينطلق من فرضية مفادها أن اختلال سياسات الإسكان والتخطيط العمراني يحد من قدرة المدن على استيعاب الطلب المتزايد على السكن والخدمات.

وتبين النتائج أن السكن الهش يسهم في تكريس الفقر الحضري، وضعف الإنتاجية، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، مما يحد من جاذبية الاستثمار ويبطئ النمو الاقتصادي. كما تؤكد الدراسة ضرورة اعتماد سياسات حضرية وطنية متكاملة تربط بين التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: السكن الهش؛ الديناميكية الاقتصادية الحضرية؛ التحولات الديمغرافية؛ الدول العربية.

Abstract:

This study examines precarious housing as a structural constraint on urban economic dynamics in Arab countries amid rapid demographic transformations, particularly population growth and rural-to-urban migration. It argues that weaknesses in housing and urban planning policies limit cities' capacity to accommodate rising demand for adequate housing and basic services.

The findings indicate that precarious housing reinforces urban poverty, reduces productivity, and expands informal employment, thereby weakening investment attractiveness and slowing economic growth. The study underscores the need for integrated national urban policies linking spatial planning, economic development, and social inclusion.

Keywords: Precarious Housing; Urban Economic Dynamics; Demographic Transformations; Arab Countries.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

شهدت المدن العربية خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية وحضرية متسارعة، تمثلت في ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضرية، الأمر الذي فرض ضغوطاً متنامية على أنظمة الإسكان والتخطيط العمراني، وفي ظل محدودية قدرة السياسات العمومية على مواكبة هذا التوسع، برزت أنماط متعددة من السكن الهش داخل الأحياء الهامشية وشبه النظامية، خاصة في الأطراف الحضرية التي عرفت توسعاً عمرانياً سريعاً وغير متحكم فيه. ولم يعد السكن الهش يُنظر إليه بوصفه مجرد اختلال عمراني أو انعكاس مادي للفقر الحضري، بل أصبح يمثل مؤشراً على اختلالات تنموية وهيكلية أعمق ترتبط بضعف فعالية السياسات الحضرية، وعدم التوازن في توزيع الخدمات والفرص الاقتصادية داخل المجال الحضري.

وتتجاوز انعكاسات السكن الهش الأبعاد الاجتماعية والعمرانية لتشمل آثاراً اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تمسّ الديناميكية الاقتصادية الحضرية. فضعف جودة السكن، وغياب البنية التحتية الأساسية، وتدهور البيئة الحضرية، كلها عوامل تؤثر في إنتاجية الأفراد، ومستوى تأهيل رأس المال البشري، وكفاءة سوق العمل، كما تسهم في توسيع الاقتصاد غير الرسمي وتقليل جاذبية الاستثمار داخل المدن. ومن هذا المنطلق، يتحول السكن الهش من نتيجة للتهميش الاقتصادي والاجتماعي إلى عامل يعيد إنتاج هذا التهميش ويعمقه، بما يجعله قيداً بنيوياً يحدّ من تحقيق تنمية حضرية أكثر شمولاً واستدامة.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة ظاهرة السكن الهش من زوايا متعددة. فقد ركزت دراسة (قاسمي، 2012) بعنوان "إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجاً"، على ارتباط انتشار السكن الهش باختلالات التهيئة العمرانية وضعف فعالية السياسات الحضرية في الجزائر.

بينما أبرزت دراسة (Al-Gendy et al, 2017) بعنوان "The Social and Economic Impact of Slums Projects on the Dwellers in Makkah and Jeddah of Saudi Arabia" الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمشاريع إعادة تأهيل الأحياء الهشة في كل من مكة وجدة، خاصة ما تعلق بتأثيرها على الأنشطة الاقتصادية المحلية وظروف السكان.

كما أظهرت دراسة (غربي وآخرون، 2024) العلاقة بين الأحياء العشوائية وتوسع الاقتصاد غير الرسمي داخل المدينة الجزائرية، في حين أكدت دراسة (Leila Salem, 2024) أن تدهور شروط السكن ينعكس سلباً على الصحة العمومية ورأس المال البشري، بما يؤثر بصورة غير مباشرة في الأداء الاقتصادي. ورغم أهمية هذه الدراسات، فإن معظمها ركز على الأبعاد العمرانية أو الاجتماعية أو الوظيفية للظاهرة، دون التعمق في تحليل السكن الهش باعتباره قيداً بنيوياً يؤثر في الديناميكية الاقتصادية الحضرية ضمن مقاربة عربية مقارنة، وهو ما يسعى هذا المقال إلى معالجته.

إشكالية الدراسة: انطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الآتي: إلى أي مدى يشكل السكن الهش قيداً بنيوياً يحدّ من الديناميكية الاقتصادية الحضرية في الدول العربية في ظل التحولات الديموغرافية الراهنة؟ ويندرج ضمن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الهشاشة العمرانية والأداء الاقتصادي الحضري، وانعكاسات السكن الهش على الإنتاجية ورأس المال البشري وسوق العمل، فضلاً عن دوره في توسيع الاقتصاد غير الرسمي وإضعاف جاذبية الاستثمار الحضري.

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن ارتفاع معدلات السكن الهش يرتبط سلباً بمؤشرات الديناميكية الاقتصادية الحضرية، من خلال تأثيره على جودة رأس المال البشري والكفاءة المكانية للأسواق، مع اعتبار فعالية سياسات الإسكان والتهيئة العمرانية متغيراً وسيطاً قادراً على التخفيف من حدة هذه التأثيرات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السكن الهش والديناميكية الاقتصادية الحضرية، من خلال تفسير الآليات التي تؤثر بها الهشاشة العمرانية في الأداء الاقتصادي الحضري، مع إبراز دور السياسات العمومية في الحد من هذه الانعكاسات ضمن سياق عربي يشهد تحولات حضرية وديموغرافية متسارعة.

منهج الدراسة: تدرج الدراسة ضمن إطار البحث النوعي، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى الأدبيات العلمية المتخصصة، وتقارير المنظمات الدولية، إضافة إلى تحليل بعض التجارب العربية ذات الصلة بظاهرة السكن الهش والسياسات الحضرية المرتبطة بها من خلال التحليل التفسيري الذي يهدف إلى فهم الآليات التي تؤثر من خلالها الهشاشة العمرانية في الديناميكية الاقتصادية الحضرية، مع إبراز دور السياسات العمومية وسياسات الإسكان والتهيئة العمرانية في الحد من الآثار البنيوية لهذه الظاهرة ضمن سياق حضري عربي يشهد تحولات ديموغرافية متسارعة.

2. الإطار المفاهيمي والنظري للسكن الهش

يشكل تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للسكن الهش خطوة أساسية لفهم أبعاده المتعددة وتداعياته التنموية. ويقضي ذلك الوقوف عند تعريفه في الأدبيات الحضرية والاقتصادية، واستجلاء أبعاده البنيوية بوصفه ظاهرة تتجاوز مجرد اختلال عمراني إلى إشكالية تنموية مركبة.

1.2 مفهوم السكن الهش:

لا يزال مفهوم "السكن الهش" يفتقر إلى تعريف موحد ودقيق ينطبق على مختلف الأنساق الاجتماعية؛ إذ أدت "نسبية المفهوم" إلى تداخل في المصطلحات المستخدمة لوصف هذه الظاهرة. يتجلى ذلك بوضوح في اللغتين العربية والفرنسية، حيث تُستخدم مجموعة من المترادفات بشكل متباين وأحياناً عشوائي للإشارة إلى ذات المضمون، ومنها أحياء الصفيح،

البناءات الهامشية الأحياء المتخلفة، مدن الأكواخ، أحياء الفقراء... وغيرها من الاشتقاقات الاصطلاحية التي تتعدى حاجز 60 مسمى، والتي كثيرا ما تستخدم بشكل عشوائي للدلالة على نفس المعنى.¹

إن هذا التعدد اللفظي ليس مجرد ثراء لغوي، بل هو مؤشر على شمولية الظاهرة وتعقيدها، كما يعكس في جوهره غياب مرجعية رسمية موحدة تتبناها الهيئات والجهات المعنية. يلاحظ أنّ مفهوم السكن يُداول في كلٍّ من اللغة العربية والفرنسية من خلال مجموعة واسعة من المصطلحات الاصطلاحية، والتي تُستخدم في كثير من الأحيان بشكل عشوائي للدلالة على نفس المعنى. ومن بين هذه المصطلحات نجد: السكن العشوائي، السكن غير الصحي، السكن الهش، الأكواخ... وغيرها، وفي المقابل تُستعمل في اللغة الفرنسية مصطلحات مثل: Habitat précaire، Habitat vétuste، Habitat spontané، Habitat Tissu ancien، و Habitat sous-équipé، insalubre، حيث أن هذا الثراء والتعدد في التسميات يعكس في نهاية المطاف غياب مرجعية مفاهيمية موحدة ومتفق عليها بين مختلف الفاعلين.²

ومن بين التعريفات التي يمكن ذكرها:

"أكواخ من الأغصان والصفائح البلاستيكية أو الاسمنتية، تفتقد إلى ماء الشرب، الكهرباء والغاز وكذا قنوات الصرف الصحي، الطرق المعبدة (...)، تقوم على مساحات مختارة، وبصورة معزولة في بداية المدن الكبرى."³

مجمال المساكن التي لا يتوفر فيها الحد الأدنى من حيث الأمن والراحة".⁴

2.2 المقاربة القانونية والمعارية لمفهوم السكن الهش:

إن تحليل ظاهرة السكن الهش يقتضي بالضرورة تحديد إطارها المفاهيمي من خلال استحضار مصطلح "السكن اللائق" كمرجعية معيارية وقانونية مقابلة لها. فالهشاشة في هذا السياق لا تقتصر على الجانب المادي للمبنى فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً متعددة؛ منها ما

يتعلق بالوضعية القانونية للسكن ومدى مطابقته للتشريعات، ومنها ما يرتبط بالإطار المعيشي للقاطنين وأثره على استقرارهم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يربط الفقه القانوني (مثل الفقهاء الفرنسيين) بين جودة الإسكان وتماسك البنية الاجتماعية، معتبرين أن "السكن اللائق هو الركيزة الأساسية التي تبني العائلة وتضمن استمرارها".⁵

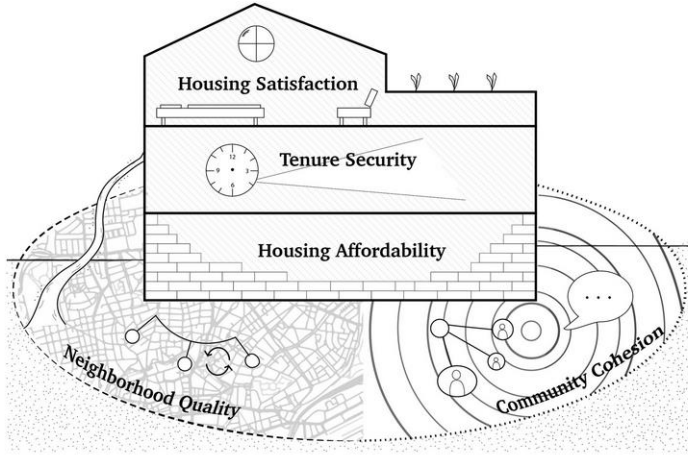
3.2 أبعاد هشاشة الإسكان:

بناءً على ما تقدم من خصائص تميز السكن الهش، فإن استيعاب هذه الظاهرة بشكل أعمق يتطلب تجاوز التوصيف السطحي نحو تحليل الأبعاد المتعددة للهشاشة. فالأمر لا يتوقف عند جدران المسكن، بل يمتد ليشمل خمسة أبعاد أساسية تتداخل فيما بينها لتشكل تجربة الفرد والمجتمع مع السكن. "...

ولغرض الإحاطة بظاهرة هشاشة الإسكان في صورها المتعددة، يتم تبني مقترح يتضمن خمسة أبعاد جوهرية، تستند إلى الأدبيات الدراسية الحديثة مثل (Clair et al 2019, Lombard 2021) وتصنف هذه الأبعاد وفق مسارين متكاملين - كما يوضحه الشكل أدناه - هما:⁶

- أبعاد مرتبطة بوضعية السكن مباشرة: وتتمثل في مدى القدرة على تحمل التكاليف المالية، ومدى تحقق أمن الحيازة القانوني، وصولاً إلى مستوى الرضا الشخصي للقاطنين عن مسكنهم.
- أبعاد مرتبطة بالمحيط السكني: وتتجلى في جودة الحي كإطار عمراني، ومدى التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي.

الشكل رقم 01: الأبعاد الخمسة لهشاشة السكن



المصدر: (Gabriela Debrunner, (2024) “Housing Precarity in Six European and North American Cities: Threatened by the Loss of a Safe, Stable, and Affordable Home”
Journal of the American Planning Association, Volume 90, Issue 4, p03.

إن هذه الأبعاد الخمسة تجسد في مجموعها كيفية إدراك السكان لوضعهم السكني. وهي تتسم بكونها أبعاداً ديناميكية ومتراصة؛ حيث لا يواجه الأفراد بُعداً واحداً بمعزل عن الآخر، بل تتداخل لتشكل درجة الاستقرار السكني العام لديهم. وتمثل الهشاشة السكنية حالة معاكسة لهذا النموذج المتكامل، إذ تنشأ عندما يختل أحد هذه الأبعاد أو أكثر. فارتفاع عبء تكاليف السكن مقارنة بالدخل يؤدي إلى ضغط مالي يضعف القدرة الاستهلاكية والاستثمارية للأسر، بينما يخلق غياب أمن الحيازة حالة من عدم الاستقرار تحدّ من تراكم الأصول وتحسين المسكن. كما أن تدهور جودة الحي وضعف التماسك المجتمعي يؤديان إلى تراجع رأس المال الاجتماعي وتقليص فرص الاندماج الاقتصادي. وعليه، فإن الهشاشة لا تُفهم فقط كضعف في البناء الفيزيائي، بل كاختلال هيكلي في منظومة الجودة السكنية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

3. المنظور التنموي للسكن وانعكاسات الهشاشة العمرانية على الاقتصاد

تؤكد النظريات الاقتصادية والحضرية على ارتباط جودة السكن بإنتاجية الأفراد وكفاءة الأسواق، كما يتيح المنظور التنموي للسكن الهش تحليل كيف تؤثر الهشاشة العمرانية على الإنتاجية، مشاركة القوى العاملة، وجاذبية الاستثمار.

1.3 السكن ونظريات التنمية الاقتصادية:

يشكل السكن عاملاً محورياً في نظريات التنمية الاقتصادية، إذ يؤثر على إنتاجية العمل والأفراد وتراكم رأس المال البشري وكفاءة الأسواق المحلية.

1.1.3 السكن وإنتاجية العمل: يرى بعض الاقتصاديين أن السكن يمثل عنصراً مهماً ومؤثراً في حياة الأفراد، خصوصاً في تأثيره على الصحة، والأمان، والاستقرار، ونوعية حياة العائلات. ومن خلال هذا التعريف، نلمس دور السكن حيث إن كثيراً من الاقتصاديين أسسوا نماذج للتنمية وحددوا بعض الاستثمارات في السكن التي تساعد على التنمية الاقتصادية.⁶

وهو ما أثبتته (Charles Abrams, 1964)، ونظرية النمو الضمني المؤسسة من قبل (Myrdal, 1971)، وكذلك نموذج (Bisectoriel) لكل من (Klaassen & Burns, 1963) فقد عالج (Charles A.) أهمية السكن في قلب الاقتصاديات الوطنية، وحسب الاقتصاديين الثلاثة فإن السكن عنصر محدد للتنمية الاقتصادية؛ حيث يسمح بزيادة الإنتاج، والدخل، والاستهلاك لعدد كبير من القطاعات الاقتصادية.⁷

2.1.3 السكن والنظرية النيوكلاسيكية للتنمية: لقد ربط المفكرون الاقتصاديون النيوكلاسيك أهمية تحديد الإنتاجية المتوسطة لرأس المال مهما يكن ثابت أو متغير لشرح الندرة في النمو الاقتصادي، وعموماً فإن الإنتاجية لرأس المال تتركز تحديداً في مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في عملية التنمية، وحسب هذا المنظور فهناك بعض القطاعات

ضعيفة الإنتاجية بالنسبة لرأس المال، ولذا فيجب عدم الاهتمام بها وتوجيه الدعم إلى القطاعات الأكثر إنتاجية. إلا أنه عند إسقاط هذا المنظور على قطاع السكن، نجد تحولاً جوهرياً في التحليل؛ فالسكن يعتبر سلعة منتجة حيث يعتبر قطاع السكن من بين أهم القطاعات المنتجة في عملية التنمية الاقتصادية.⁸

2.3 مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالإسكان:

تُعد الاستدامة نموذجاً تنموياً يرتكز على التوازن والعقلانية؛ فهي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي بالتوازي مع حماية النظم البيئية والموارد الطبيعية. حيث تتدخل الدولة في الاقتصاد بهدف تحقيق جملة من متطلبات التنمية الشاملة على غرار: التوظيف، التعليم، الصحة العامة، الأمن، العدالة، والسكن الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجالات التنمية المستدامة التي تقاس بعدة مؤشرات أهمها نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية، إضافة إلى:⁹

- المؤشر الاجتماعي: "مؤشر الديناميكية الديمغرافية والاستدامة": ويقاس بواسطة معدلات نمو السكان؛ معدل الولادات؛ مؤشر الخصوبة؛ معدلات الهجرة الصريحة.
- مؤشر دعم نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية "المؤشر المؤسسي": ويقاس بواسطة نسبة سكان الحضر من مجموع السكان؛ السكن غير النظامي في المناطق الحضرية؛ المساحة المخصصة للسكن لكل شخص؛ ثمن المسكن ونسبته من الدخل.

3.3 الانعكاسات الاقتصادية للسكن الهش:

تتعدد مظاهر هذه الانعكاسات وتتباين في عمق تأثيرها، حيث تستهدف في جوهرها استقرار الفرد وتماسك الخلية الأسرية وصولاً إلى بنية المجتمع ككل. وهذا ما يفرض ضرورة التركيز على تحليلها من خلال الجوانب الآتية:

1.3.3. تفشي الأنشطة الاقتصادية الموازية: يمثل سكانها اليوم، التجسيد الحقيقي للاقتصاد الحضري غير رسمي، وذلك في ظل عجز القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرسمية عن

استيعاب اليد العاملة بالحجم والسرعة المطلوبتين، حيث تشير التقديرات الدولية اليوم إلى أن نسبة الحاصلين على فرص عمل لا يتعدى 3.8%، أي ما يعادل 548 مليون/فرد من أصل 1.1 مليار/ن من الشباب في الفئات العمرية ما بين 15-24 عاماً في جميع أنحاء العالم.¹⁰ ليصبح بذلك القطاع الغير رسمي الخيار الوحيد المتاح لعدد كبير منهم، ولا سيما ضعيفي المهارة والتعليم، وهو الواقع الذي يمكن قياسه كمياً، في ضوء البيانات التي أوردها موئل الأمم المتحدة في سنة 2007، والتي تشير إلى "أن غالبية الفئات الشابة العاملة في القطاع الغير رسمي تعيش في العشوائيات، حيث يمثل سكان العشوائيات من البنين ما نسبته 75% من العاملين في القطاع الغير رسمي، غير أنهم يشكلون في مناطق أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء تحديداً، ك: التشاد، بوركينا فاسو، أثيوبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى... ما نسبته 90% من القوى العاملة،¹¹ حيث يرتسم ذلك عبر منحنيين، أحدهما فردي ذا صبغة تجارية بسيطة، كالبيع على الأرصفة، أو التجارة المتجولة، والثاني عبر الانتساب إلى أنشطة مؤسساتية غير مصرح بها.

وبقدر ما يوفر هذا النوع من السكن مناصب شغل يخلقها الاقتصاد الغير رسمي على المستوى الاجتماعي، بقدر ما يزوج بهم في بيئة تفتقر لأدنى معايير الحماية الاجتماعية، مما يجعلهم عرضة للأخطار الصحية والأمنية. وعلاوة على ذلك، فإن تغلغل هذا النوع من الأنشطة يخلق عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي، حيث ينشأ اختلال في توزيع العبء الضريبي والمداخل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، رغم تشاركهما في استهلاك الخدمات العامة التي تقدمها الدولة.¹²

2.3.3. استنزاف العقار الفلاحي والسياحي: من بين جملة المخاطر المترتبة على هذه التجمعات، نجد أن جانباً كبيراً منها يقوم على ابتلاع مساحات شاسعة من الأوعية العقارية الفلاحية بعد تجريفها. ويشكل ذلك تهديداً حقيقياً لاستقرار الاقتصاد الزراعي لكثير من البلدان النامية؛ حيث تنخفض الإنتاجية الزراعية بسبب الاستنزاف المستمر الذي قدر

متوسطه اليومي بـ2 مليون متر مربع مع امتداد العشوائيات على حسابها. وقد وصلت البيانات المتاحة في هذا الصدد مع نهاية القرن العشرين إلى أن الامتداد المدني يلتهم 60 مليون هكتار من الأراضي التي كان من المفترض أن تكون مزروعة قبل تحولها إلى "منشآت تلقائية".¹³

ولم تتوقف الآثار السلبية عند هذا الحد، بل امتدت لتطال قطاع السياحة، مهددة المكانة السياحية لمدن عالمية مثل "أكابولكو" في المكسيك، و"قاهرة المعز" في مصر، و"فاس" في المغرب، و"السويقة" في قسنطينة. وتعد هذه المناطق مورداً أساسياً لكثير من الاقتصادات النامية من خلال تنشيط التراث المادي وما وراءه من أنشطة اقتصادية تكميلية. إلا أن الانطباع العام السائد اليوم ينبئ عن فشل الجهود الرامية لاستقطاب السياح، في ظل التعدي الذي يطال المعالم والأحياء التاريخية جراء مظاهر الفقر والاستخدام غير العقلاني لها. فما يهم زائر المدينة ليس الأشكال الهندسية والمشاهد الدينية فحسب، بل "الإحياءات" التي تصدر عن هذه المناطق والآثار الناجمة عنها والتي تبقى في الذاكرة.¹⁴

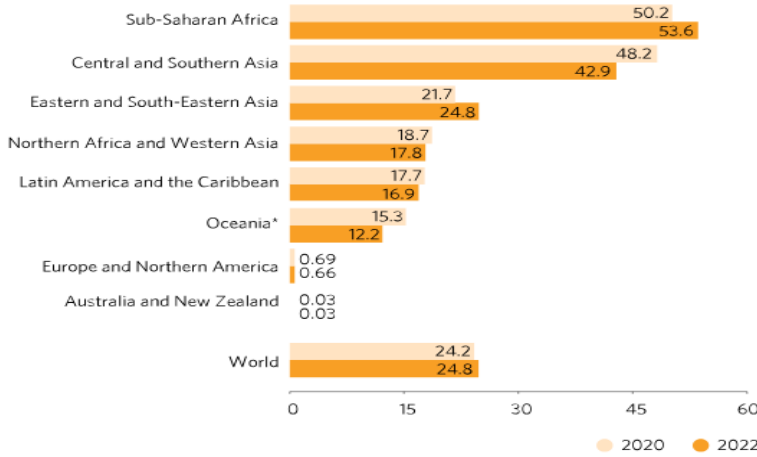
4. أثر السكن الهش على التنمية الاقتصادية الحضرية في الدول العربية

يشكل السكن الهش في المدن العربية قيداً بنوياً على التنمية الاقتصادية، حيث يتركز غالبية السكان في أحياء فقيرة تفتقر إلى الخدمات الأساسية، ما يؤثر سلباً على الإنتاجية وفرص العمل وجاذبية الاستثمار الحضري.

1.4. الواقع الديموغرافي والتوزيع المكاني للسكان في الأحياء الهشة:

يوضح الشكلين أسفله نسب السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والهشة على مستوى العالم وإفريقيا، مع إبراز التوزيع المكاني لهذه الظاهرة في مختلف الدول العربية والأفريقية. تعكس هذه البيانات مدى تأثير السكن الهش على التركيبة السكانية الحضرية والضغوط التنموية المرتبطة بها.

الشكل رقم 02: نسبة سكان الحضر في العالم الذين يعيشون في الأحياء الهشة، 2020 - 2022 (نسبة مئوية)



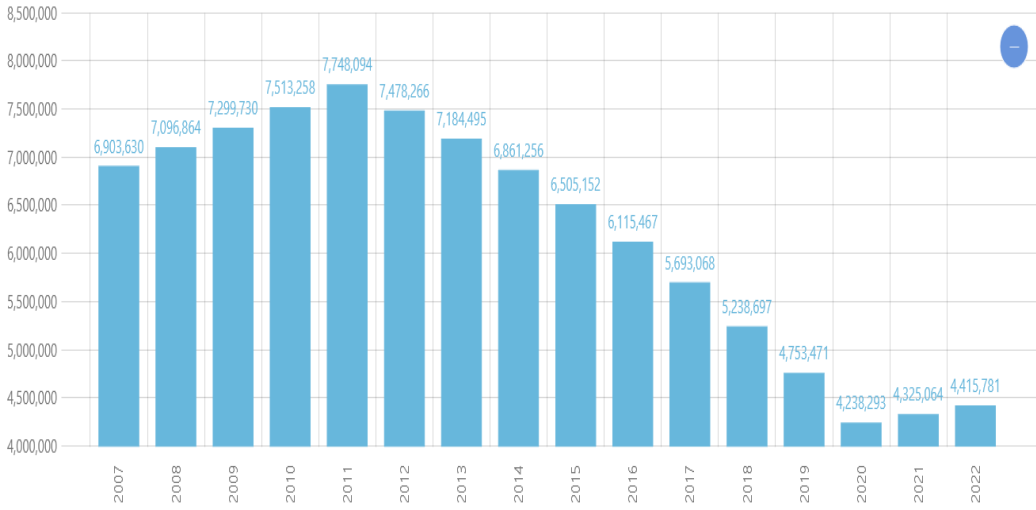
المصدر: The Sustainable • United Nations, Department of Economic and Social Affairs (UN DESA): Development Goals Report 2024 – Goal 11, New York, 2024

حسب الشكل (02) أعلاه تستحوذ ثلاث مناطق جغرافية (شرق وجنوب شرق آسيا، آسيا الوسطى والجنوبية، وأفريقيا جنوب الصحراء) على أكثر من 85% من إجمالي سكان المناطق الهشة والعشوائية. ومن المتوقع أن تواجه إفريقيا جنوب الصحراء التحدي الأكبر بزيادة تقديرية تصل إلى 360 مليون نسمة إضافية بحلول عام 2030؛ مما يستوجب تبني استراتيجيات شاملة لتوفير بدائل سكنية متنوعة وضمان الوصول العادل للخدمات الأساسية والنقل.¹⁵

2.4 اتجاهات نمو سكان الأحياء الفقيرة في الدول العربية:

تعكس مؤشرات سكان الأحياء الفقيرة أحد أبرز التحديات البنيوية المرتبطة بالتحضر المتسارع في الدول العربية. وتبرز الأشكال التالية تطور هذه الظاهرة في أربع دول، بما يسمح بفهم اتجاهاتها الديمغرافية وانعكاساتها الحضرية والاقتصادية.

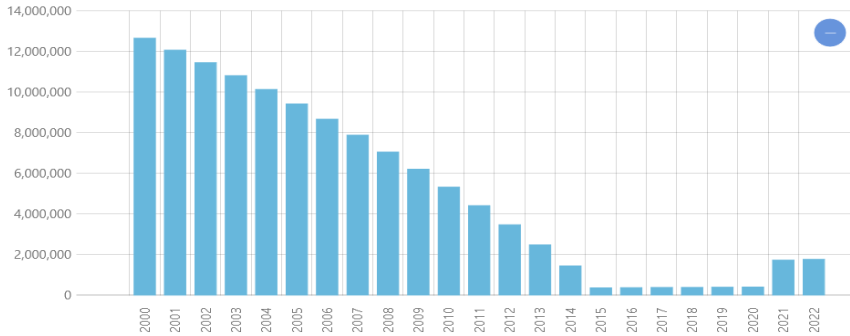
الشكل رقم 03: عدد سكان الأحياء الفقيرة في الجزائر



المصدر: Statbase. (n.d.). Population living in slums (2000–2022). Retrieved February 10, 2026, <https://statbase.org/datasets/society/population-living-in-slums/>

بلغ عدد سكان الأحياء الفقيرة في الجزائر عام 2022 نحو 4,415,781 نسمة، بزيادة قدرها 2.1% عن عام 2021 الذي بلغ فيه 4,325,064 نسمة. ويشهد هذا العدد نمواً متواصلاً في البلاد للعام الثاني على التوالي. ووفقاً لإحصاءات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، انخفض عدد سكان الأحياء الفقيرة منذ عام 2007 بمقدار 1.56 مرة. وسُجِّلَ أدنى مستوى لعدد سكان الأحياء الفقيرة في الجزائر عام 2020، حيث بلغ 4,238,293 نسمة. أما أعلى مستوى فكان عام 2011، حيث بلغ 7,748,094 نسمة. وتُعرّف الأسرة في الأحياء الفقيرة بأنها مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ويفتقرون إلى واحد أو أكثر من الشروط التالية: الحصول على مياه نظيفة، وخدمات صرف صحي ملائمة، ومساحة معيشية كافية، وسكن مستدام، وضمان حيازة السكن.¹⁶

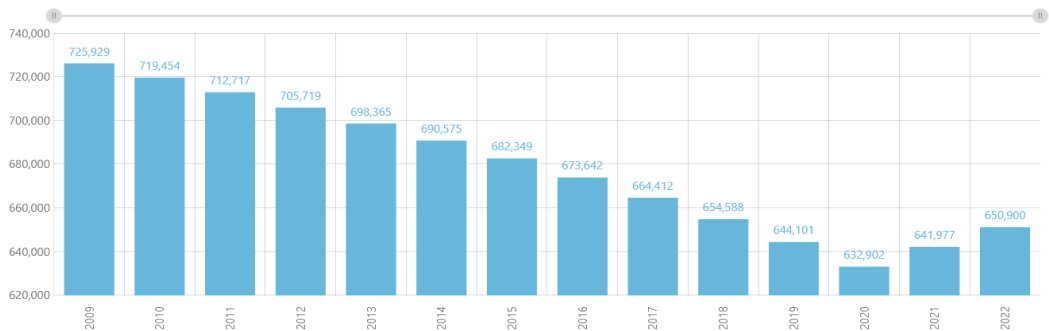
الشكل رقم 04: عدد سكان الأحياء الفقيرة في مصر



المصدر: Statbase. (n.d.). Population living in slums (2000–2022). Retrieved February 10, 2026, <https://statbase.org/datasets/society/population-living-in-slums>

بلغ إجمالي عدد سكان الأحياء الفقيرة في مصر عام 2022 ما مجموعه 1,524,755 نسمة، بزيادة قدرها 1.9% عما كان عليه في عام 2021، حيث بلغ حينها 1,489,722 نسمة. وقد شهدت هذه الظاهرة نمواً متصاعداً في البلاد لـ سبع سنوات متتالية. ووفقاً لإحصاءات موئل الأمم المتحدة، انخفض عدد القاطنين في الأحياء الفقيرة بمعدل 7.20 مرة منذ عام 2000. وسجلت مصر أدنى مستوى لها في عام 2015 بواقع 1,078,361 نسمة، بينما سجل أقصى عدد للسكان في هذه الأحياء عام 2000، حين وصل إلى 12,632,935 نسمة.¹⁷

الشكل رقم 05: عدد سكان الأحياء الفقيرة في تونس



المصدر: Statbase. (n.d.). Population living in slums (2000–2022). Retrieved February 10, 2026, <https://statbase.org/datasets/society/population-living-in-slums/>

وصل عدد سكان الأحياء الفقيرة في تونس عام 2022 إلى 900,650 نسمة، بزيادة قدرها 1.39% عما كان عليه في عام 2021، حيث بلغ حينها 977,641 نسمة. وقد شهد هذا المؤشر نمواً متتالياً في البلاد منذ سنتين. ووفقاً لإحصاءات موئل الأمم المتحدة، انخفض عدد القاطنين في الأحياء الفقيرة بمعدل 1.12 مرة منذ عام 2009. وسجلت تونس أدنى مستوى لها في عام 2020 بواقع 902,632 شخصاً، بينما سجل أقصى عدد للسكان في هذه الأحياء عام 2009، حين وصل إلى 929,725 نسمة.¹⁸

3.4 السكن الهش كقيد بنيوي على الديناميكية الاقتصادية في الدول العربية:

يشكل السكن الهش في العديد من الدول العربية أحد التحديات البنيوية التي تعيق تحقيق ديناميكية اقتصادية حضرية متوازنة.

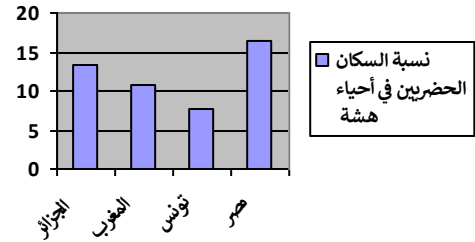
1.3.4. السكن الهش والإنتاجية الاقتصادية: السكن الهش غالباً يرتبط بعدم الاستقرار في الحياة اليومية وغياب الخدمات الأساسية (مثل الطاقة المستقرة، المياه والصرف الصحي)، ما يتقل كاهل الأسر ويقيد قدرة الأفراد على الوصول إلى فرص التعليم والتدريب المهني والإنتاج الاقتصادي. كما أن أدبيات التنمية العمرانية تشير إلى أن تحسين السكن يسهم مباشرة في تحسين مستويات الدخل والإنتاجية من خلال رفع جودة الحياة وتقليل الإنفاق الصحي والاجتماعي غير المخطط له.

الجدول رقم 01: نسبة السكان الحضرين المقيمين في الأحياء الهشة والعمالة غير الرسمية في بعض الدول العربية

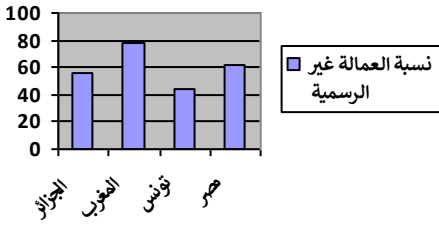
نسبة السكان الحضرين في أحياء هشة سنة 2020 (% من السكان الحضر)				
البلد	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
سكان الأحياء الفقيرة والهشة	13.3	10.85	7.64	16.5
تقدير العمالة غير الرسمية لسنة 2020 (% من إجمالي العمالة)				
البلد	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
نسبة العمالة غير الرسمية (قيم تقريبية) ¹⁹	60-50	77.3	43.9	62.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: World bank, (2023); paintmaps.com; trtafrika.com

الشكل رقم 06: نسبة السكان الحضريين في أحياء هشة سنة 2020 (% من السكان الحضريين)



الشكل رقم 07: تقدير العمالة غير الرسمية لسنة 2020 (% من إجمالي العمالة)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

تشير أحدث التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية في البلدان النامية تبلغ 63 في المائة للرجال و58.1 في المائة للنساء، حيث تشير زيادة معدلات الوظائف غير الرسمية العديد من المشكلات، منها:²⁰

- محدودية الحماية الاجتماعية: يحد عدم حصول قطاع كبير من العمال والأسر على التأمين الاجتماعي، من كفاءة أنظمة الحماية الاجتماعية، وقدرتها على تحقيق المساواة.
 - معوقات الإنتاجية والنمو: تتركز العمالة غير الرسمية بشكل كبير في الشركات الصغيرة، مما قد يعيق وفورات الحجم والإنتاجية والنمو الاقتصادي.
 - محدودية المالية العامة: تعد الإيرادات الحكومية التي يتم تحصيلها لتقديم السلع والخدمات العامة غير كبيرة.
 - التحديات الهيكلية: يعكس الطابع غير الرسمي تحديات هيكلية أعمق في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو وجعله أقل إنصافاً.
- تؤكد البيانات أعلاه وجود علاقة بنيوية بين تدهور البيئة السكنية وتنامي القطاع غير الرسمي في المنطقة المغاربية ومصر؛ حيث يعمل السكن الهش كحاضنة للأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية، وهو ما يتضح من خلال المؤشرات التالية:

- مصر (16.5% سكن هش / 62.5% عمالة غير رسمية): تمثل الحالة الأكثر اتساقاً مع نظرية "فخ الفقر الحجري"، حيث يؤدي ارتفاع نسبة السكن غير اللائق إلى عزل القوى العاملة عن القنوات الرسمية، مما يرفع من معدلات التشغيل الهامشي.

- الجزائر (13.3% سكن هش / 50-60% عمالة غير رسمية): تعكس هذه الأرقام تحدياً مزدوجاً؛ فرغم الجهود المبذولة في قطاع السكن، لا يزال الاقتصاد الموازي يمتص نصيباً كبيراً من العمالة، مما يشير إلى فجوة بين "التوطين السكني" و"الإدماج الاقتصادي".

- المغرب (10.85% سكن هش / 77.3% عمالة غير رسمية): تبرز هنا مفارقة بحثية؛ إذ نجحت السياسات الحضرية في تقليص العشوائيات بشكل ملحوظ، إلا أن بنية الاقتصاد لا تزال تعتمد بشكل مفرط على القطاع غير الرسمي، مما يستوجب سياسات تتجاوز سياسة السكن وتطوير البناء إلى رأس المال البشري.

2.3.4. السكن الهش ورأس المال البشري: ارتبط النمو المتزايد لهذه التجمعات السكنية ببروز مجموعة من الإفرازات السلبية التي لم تعد تقتصر على المشكلات التخطيطية أو الهندسة العمرانية فحسب، بل تجاوزت ذلك لتلقي بظلالها على الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. ولم يعد تأثير هذه الظاهرة حبيس النطاق المحلي للإقليم.

تتميز معظم مناطق البناء الهش بمستويات صحية منخفضة جداً، بسبب انعدام الشروط الصحية، وبسبب قلة الوسائل البيئية المكيّفة والفعالة لمعالجة النفايات في تلك المناطق المزدحمة غير المخطط لأشغالها وهو ما يعرض سكان هذه البنايات لمختلف الأمراض المنتشرة، ويجعل منها بيئة صحية غير آمنة، خاصة في ظل غياب مختلف الشبكات على مستوى هذه السكنات.²¹

4.4. آليات المعالجة وسياسات الحد من أثر السكن الهش:

تتحول السياسات الحضرية تدريجياً من برامج الإسكان الاجتماعي القطاعية إلى نهج أكثر تكاملاً واستراتيجيات تنمية اقتصادية أوسع نطاقاً.

ويمثل اعتماد السياسات الحضرية الوطنية تطوراً في إدارة التوسع العمراني، الذي لم يعد يُنظر إليه على أنه ظاهرة مدمرة ذات نتائج خارجية سلبية، بل على أنه فرصة لتعزيز التنمية الاقتصادية، بما فيه من خلال التنويع الاقتصادي وإتاحة فرص العمل. غير أن أربعة فقط من بلدان المنطقة وضعت بشكل واضح سياسة حضرية وطنية؛ ومعظمها بلدان متوسطة الدخل. وقد التزمت هذه البلدان بدمج الركائز المختلفة للخطة الحضرية الجديدة في صنع السياسات والتخطيط ووضع الميزانيات والحوكمة. كما وافقت على اعتماد سياسات وبرامج في مجال تغيير المناخ تراعي الفوارق بين الجنسين.²¹

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى التحول التدريجي في المنطقة العربية نحو اعتماد سياسات حضرية وطنية أكثر تكاملاً، تبرز تجارب كل من الجزائر، المغرب وتونس كنماذج وطنية حاولت إعادة توجيه سياسات الإسكان. محاولة منها القضاء على السكن الهش، السكن الغير لائق والسكن غير القانوني.

بالنسبة للجزائر: سمح تنفيذ برنامج امتصاص السكن الهش من القضاء على نحو 45 ألف وحدة ما بين 2019 و2023، حسبما جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التنمية الاجتماعية والبشرية. وبحسب التقرير فإن تقييم نتائج برنامج امتصاص السكن الهش والقضاء على البناء الفوضوي يشير إلى إزالة نحو 45 ألف وحدة، تتوزع على 6117 في 2023، و6210 سنة 2022، و11291 في 2021 و10759 في 2020، يضاف إليها 10225 خلال سنة 2019.²²

بالنسبة للمغرب: تعتمد المقاربة المغربية في معالجة السكن الهش على استراتيجية مزدوجة تجمع بين العلاج الاستباقي والتدخل الميداني المباشر، وتتمثل آليات المعالجة الأساسية في برنامج 'مدن بدون صفيح' حيث شكل برنامج 'مدن بدون صفيح' (VSB) '، الذي أُطلق عام 2004، الاستجابة الرئيسية لتحديات السكن غير اللائق. ويرتكز هذا البرنامج على مقاربة تعاقدية تشرك الدولة، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص، ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر القاطنة في دور الصفيح من خلال إعادة الإسكان أو إعادة الهيكلة في الموقع، ولمنع تشكل بؤر جديدة لمدن الصفيح، وضع المغرب سياسة إرادية لتتويع عرض السكن الاجتماعي والسكن ذو القيمة العقارية المنخفضة (140,000 درهم و250,000 درهم)، مما يسمح بالاستجابة لاحتياجات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وتسهيل وصولهم إلى الملكية.²³

بالنسبة لتونس: تمحور آليات الحد من السكن الهش في تونس حول ثلاث مقاربات أساسية، تترأسها السياسة الإدماجية التي تخلت منذ الثمانينات عن خيار "الإزالة" لصالح "التهديب العمراني"، حيث تتدخل الدولة عبر برامج وطنية (مثل البرنامج الوطني للقضاء على مناطق الظل) لفك عزلة الأحياء العشوائية وتحسين ربطها بالشبكات وتوفير المرافق الأساسية. وتدعم هذه الآلية الميدانية منظومة التمويل الاجتماعي، وعلى رأسها "صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الأجراء (FOPROLOS)" والبرنامج الخاص للسكن الاجتماعي، اللذان يحددان شروط الانتفاع بناءً على معايير الكلفة والدخل الشهري الخام (الذي لا يتجاوز 3 مرات الأجر الأدنى). أما الآلية الثالثة فتتمثل في التحكم العقاري عبر الوكالة العقارية للسكنى التي تحتكر تهيئة المقاسم السكنية، رغم ما تواجهه هذه الآلية من صعوبات نتيجة ارتفاع كلفة الأرض الخام ومواد البناء. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن هذه الآليات تظل "قطاعية وإسعافية" وتفتقر إلى منظور حقوقي مندمج يأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

والقدرة التسديدية الفعلية للفئات الأكثر تهميشاً، مما يدفعها تاريخياً نحو سوق السكن الموازية.²⁴

5. الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن إشكالية السكن الهش في المدن العربية لم تعد تمثل مجرد اختلال عمراني أو أزمة مرتبطة بضعف التهيئة الحضرية، بل أصبحت أحد أبرز العوامل البنيوية المؤثرة في مسار التنمية الاقتصادية الحضرية واستدامتها. فالتوسع المتزايد لهذا النمط السكني، في ظل الضغوط الديمغرافية المتسارعة والهجرة نحو المدن وضعف التخطيط الحضري، أدى إلى تعميق التفاوتات المجالية والاجتماعية، وإلى خلق فضاءات حضرية تعاني من الهشاشة الاقتصادية وضعف الاندماج ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية.

وقد أظهر التحليل المقارن لكل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر أن العلاقة بين السكن الهش والديناميكية الاقتصادية الحضرية علاقة مترابطة ومتبادلة التأثير؛ حيث يسهم ضعف ظروف السكن والخدمات الأساسية في توسيع الاقتصاد غير الرسمي، وارتفاع معدلات البطالة والهشاشة الاجتماعية، مقابل تراجع جاذبية المدن للاستثمار المنتج. كما بينت المؤشرات الإحصائية لسنة 2020 أن الأحياء الهشة غالباً ما تتحول إلى مجالات حضرية ذات إنتاجية اقتصادية محدودة، نتيجة ضعف البنية التحتية وصعوبة النفاذ إلى فرص العمل الرسمي والخدمات الحضرية الأساسية.

كما أكدت الدراسة أن استمرار انتشار السكن غير اللائق ينعكس بصورة مباشرة على كفاءة استغلال الموارد الحضرية، ويحد من قدرة المدن العربية على تحقيق التنافسية الاقتصادية المنشودة. فاختلال التوازن بين النمو الحضري والنمو الاقتصادي يؤدي إلى تضخم المجال الحضري بشكل غير منظم، الأمر الذي يفرض أعباء إضافية على الدولة فيما

يتعلق بتوفير الخدمات العمومية، وتحسين البنية التحتية، ومعالجة مظاهر الإقصاء والتهميش الحضري.

ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة أن معالجة السكن الهش لا ينبغي أن تقتصر على الحلول الظرفية أو البرامج المرتبطة بالإيواء فقط، بل تتطلب تبني مقاربة تنمية شاملة تقوم على الإدماج الحضري والعدالة المجالية، من خلال الربط بين سياسات السكن والتشغيل والاستثمار والتخطيط العمراني. كما يستوجب ذلك تعزيز آليات الحوكمة الحضرية، وتحسين فعالية السياسات العمومية الموجهة للفئات الهشة، مع إعطاء أهمية أكبر للتخطيط الاستباقي ومرافقة التحولات الديمغرافية والاقتصادية داخل المدن العربية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية توجيه السياسات الحضرية نحو خلق بيئة عمرانية أكثر استدامة وقدرة على استيعاب التحولات المستقبلية، بما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ورفع جاذبية المدن للاستثمار والتنمية. وعليه، فإن الانتقال من منطق المعالجة الظرفية للسكن الهش إلى منطق التنمية الحضرية المستدامة يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، وتحسين جودة الحياة الحضرية، وضمان حق السكان في مدينة أكثر عدالة واندماجاً.

6. الهوامش والمراجع

¹ قاسمي شوقي، 2013، معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش: دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 69.

² قاسمي شوقي، 2012، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجاً، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 01، ص: 224.

³ BELAADI Brahim, 2001 Le bidonville: Histoire d'un concept, Revue des Sciences Humaines, N1, Université Mohamed Khider Biskra, Algérie, pp 211-212.

⁴ محافظة الجزائر الكبرى، 1988، الجزائر عاصمة القرن الواحد والعشرين، الجزائر، ص: 155.

⁵ بريكي عبد الرحمن سهلي، محي الدين عواطف، 2025، أخلاقية الحياة العامة ودورها في التصدي لظاهرة السكن الهش في الجزائر كمظهر من مظاهر الفساد، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الحادي عشر العدد الأول، ص: 321.

⁶ Gabriela Debrunner, 2024, Housing Precarity in Six European and North American Cities: Threatened by the Loss of a Safe, Stable, and Affordable Home, Journal of the American Planning Association, Volume 90, Issue 4, p 612.

⁷ Anizon, A., 1976, L'habitat, secteur productif dans l'économie des pays en voie de développement, Secrétariat des Missions d'Urbanisme et d'Habitat, Paris, p 03.

⁸ محمد يعقوبي، خليفة عابي، 2008، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكل السكن، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الأول، ص: 40-42.

⁹ بلحاج فاطمة، حاكمي بوحفص، 2022، واقع سياسات الإسكان في الجزائر: التجربة السنغافورية أنموذجاً دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020"، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 11، العدد 02، ص: 338.

¹⁰ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2007، تقرير عن حالة سكان العالم، عمان، ص: 86.

¹¹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2007، نظرة على الاقتصاد الحضري الغير رسمي، ترديانا نغوي، عمان.

¹² بورعدة حورية، 2014، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة في سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، ص: 72.

¹³ برنارد جرانوتيه 1987، ترجمة محمد علي بهجت الفاضلي، "السكن الحضري في العالم الثالث: دراسات إقليمية-المشكلات والحلول"، منشأة المعارف، ص: 82.

¹⁴ فاعور علي، 2007، "واقع النمو الحضري والتحديات المستقبلية للعواصم والمدن العربية الكبرى، مجلة المدينة العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، الكويت، ص: 82.

¹⁵ United Nations 2024, Department of Economic and Social Affairs UN DESA, The Sustainable Development Goals Report 2024 – Goal 11, New York, available at: <https://unstats.un.org/sdgs/report/2024/goal-11/>. Accessed: 10 February 2026.

¹⁶ تقرير الأمم المتحدة-الإسكوا- 2024، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة الهدف 11، غير مرقمة.

-Statbase. n.d. Population living in slums 2000–2022. Retrieved February 10, 2026, <https://statbase.org/datasets/society/population-living-in-slums>.

¹⁷ المرجع نفسه.

¹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹ البنك الدولي؛ منظمة العمل الدولية 2023، الاقتصاد غير الرسمي في منطقة شمال أفريقيا: تحليل الاتجاهات استناداً إلى بيانات 2020، منشورات البنك الدولي. على الموقع: <https://www.worldbank.org/en/research/publication/informal-economy>

²⁰ محمد، نادر؛ وعاتي، روبرتا، 2023، العمالة غير الرسمية في مصر والمغرب وتونس: ما الذي يمكن أن نتعلمه لتعزيز النمو للجميع؟، مدونات البنك الدولي، متوفر على الموقع: <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/informal-employment-egypt-morocco-and-tunisia-what-can-we-learn-boost-growth-all>

²¹ بوراس شهرزاد، 2006، إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري والتطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن المنعقد أيام 07-08-09 نوفمبر، معهد تسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص: 32.

²² الإذاعة الجزائرية، 2024، " السكن الهش: القضاء على نحو 45 ألف وحدة ما بين 2019 و2023"، مقال متوفر على الموقع: <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/50111>

²³ Royaume du Maroc. 2021. Rapport national sur la mise en œuvre du Nouvel Agenda Urbain 2016-2020. Ministère de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville. ONU-Habitat, pp : 32-36.

²⁴ كحلون حاتم، 2013، " الفئات المهمشة والحق في السكن اللائق: دراسة تحليلية حول السياسات الإسكانية الموجهة للفئات المهمشة في تونس"، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر. ص ص: 120-124.